

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المؤتمر العام المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

يُشرفني أن أتقدم بأسم وفد جمهورية العراق بالتهنئة اليكم ولبلدكم الصديق سلوفاكيا سعادة السفيرة (Marta Ziakova) لمناسبة انتخابكم رئيساً للمؤتمر العام الثاني والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن على ثقة تامة بأن مهارتكم الدبلوماسية في تسيير أعمال هذا المؤتمر ستقودنا لتحقيق النتائج الايجابية. كما نتقدم بالشكر لسلفكم سعادة السفيرة (ماريا زينيدا أنكرا كولينسون Maria Zeneida Angara Collinsion) على جهودها في اعمال المؤتمر السابق، متمنين لها كل التوفيق. ونهنئ السادة النواب واللجنة العامة، وأنتهز الفرصة ايضاً لتقديم الشكر للأمانة العامة للوكالة الدولية على جهودهم في التحضير لاعمال المؤتمر.

ولا يفوتني هنا، التقدم بأخلص الامنيات بالشفاء العاجل للسيد يوكي امانو المدير العام للوكالة الدولية متمنين له العودة لمزاولة مهامه على احسن وجه، مؤكدين على دعم بلادي الثابت إليه وللامانة العامة للوكالة الدولية.



السيد الرئيس،

أسمحوا لي إن أستهل الاستعراض الوطني في بياني بالتشديد على أن حكومة بلادي حققت نجاحات بارزة في مجال القضاء على معاقل الارهاب وأخرها تحرير محافظة نينوى من عصابات داعش الارهابية. وفي هذا الاطار، تعمل السلطات الوطنية المتخصصة بتقييم الوضع للمواقع التي كانت تحتوي على المواد الخطرة وبالأخص المواد والمصادر المشعة في المناطق التي كانت تحت سيطرة المجاميع الارهابية.

بالرغم من هذا التحدي الذي تواجهه حكومة العراق، فقد صادق العراق على اتفاقية الحماية المادية للمواد والمواقع النووية والاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي. فضلاً عن اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذ هاتين الاتفاقيتين من خلال اللجان المتخصصة التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ المواد الواردة فيهما. بينما تعمل السلطات الوطنية وبقوة على التخلص من مخلفات البرنامج النووي السابق في العراق، والذي يُعتبر موقع 14 تموز (قلب المفاعل) من ابرز التحديات. إذ تعمل السلطات الوطنية وبتنسيق مباشر وتعاون متميز من الوكالة الدولية على التعاون التقني للتوصل الى افضل السبل التي من خلالها سيتم غلق هذا الموقع خلال الايام القادمة ولفترة زمنية لا تتجاوز الشهر حيث تم انجاز المهمة بكوادر وطنية عراقية خالصة وقد تصفية الفاعل الى 80% ونامل من الوكالة الدولية الابعاز بتشكيل لجنة لزيارة



الموقع والاطلاع على المنجز. كذلك تم وضع الخطط والاستراتيجيات لتصفية باقي المشاريع في موقع التويثة وهنا لا بدّ من الاشادة والشكر للجانب الايطالي لاستجابتهم لطلب العراق في تقديم المساعدة والتدريب لكوادرنا الوطنية، وكذلك بودنا ان يستمر التعاون مع الوكالة لانجاز تصفية جميع المشاريع، التي سببت وتسبب التأثير السلبي على ابناء العراق وبيئته أما على الصعيد التنظيمي للعمل النووي والاشعاعي، فقد حققت حكومة بلادي، بالرغم من جميع التحديات التي لا تخفى على حضراتكم، خطوات متميزة، إذ صدر قانون هيئة الطاقة الذرية العراقية (قانون رقم 43 لسنة 2016) الاعلان عنه رسمياً، ونعمل حالياً على تنفيذ الخطوات اللازمة لمباشرة الهيئة مهامها.

فضلاً عن ذلك، تعمل حكومة بلادي مع السلطات الوطنية المتخصصة لدمج الهيئات الرقابية الثلاث العاملة على النشاط الاشعاعي حالياً في العراق، لتكون في هيئة واحدة تدعى (الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية)، والعمل جاري على أقرار قانونها وفقاً للسياقات التشريعية.

أما في إطار التعامل مع النفايات المشعة، فقد أقر مجلس الوزراء العراقي (السياسات والاستراتيجيات لإدارة النفايات المشعة في العراق)، حيث تمت مراجعتها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة بقسم التعاون الفني قبل أقرارها. إذ أنّ حكومة بلادي تسعى بشكل حثيث للتخلص الآمن من النفايات



المشعة، والتي نتجت عن برنامج تصفية المواقع النووية المدمرة السابقة،
والمواد الناتجة عن المنشآت الطبية والصناعية والنفطية.
وفي مجال دعم خطة الامن النووي المتكامل، فقد تم ادراج العديد من
الانشطة التي تهدف الى تحسين قدرات المؤسسات العراقية في مجال حماية
المرافق والمواد المشعة وأمن المعلومات والتحريات الجنائية النووية.
واخيراً، وفي مجال استثمار برنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية، فإن
بلادي تسعى جاهدة لتطوير قدراتها في استثمار التطبيقات النووية في
المجالات السلمية والطبية والتعليمية بهدف التنمية الشاملة، وبهذه المناسبة لا
يسعني هنا، الا التقدم بخالص الشكر والامتنان الى دائرة التعاون التقني على
تعاونهم المتميز، والى دائرة الامن والامان النووي ودائرة الضمانات، والى
جميع موظفي الامانة الفنية، وكذلك الى الدول الصديقة التي ساعدت على
تمويل المشاريع ذات الصلة، وعلى جهودهم وتعاونهم مع السلطات الوطنية.
السيد الرئيس،

على صعيد المواضيع المرتبطة بالمحيط الاقليمي لبلادي العراق والتي تؤمن
حكومة بلادي ايماناً راسخاً بأن هذه المواضيع تشكل عامل اساس في تعزيز
الامن والسلم الاقليمي، فإن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية
وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تُعتبر من الخطوات الأساسية في أمن
وأستقرار المنطقة. وفي هذا الإطار، فإن العراق يرى من الضروري مواصلة



الجهود لعقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لما ورد في القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادرة عن مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام 1995، وخطة العمل الواردة في وثيقة مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام 2010، لما له من انعكاسات إيجابية على المستويين السياسي والأمني لهذه المنطقة الحساسة من العالم. إذ نؤكد هنا بأن (إسرائيل) كانت وما زالت الطرف الوحيد في المنطقة التي ترفض الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي وأن منشآتها النووية يدور حولها الكثير من الشكوك ويمكن أن تكون من المصادر التي تهدد بكارثة بيئية وإنسانية في المنطقة كونها لم تخضع لنظام الضمانات الشامل والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي إطار الشرق الأوسط أيضاً، أودّ أن أشيد بالجهود التي تضطلع بها الأمانة الفنية للوكالة الدولية وجهود المدير العام في تنفيذ الإتفاق النووي مع جمهورية إيران الإسلامية، وذلك في إطار التفويض الممنوح الى الوكالة الدولية من قبل مجلس المحافظين وقرار مجلس الأمن المرقم 2231 لسنة 2015.

إذ إن الاتفاق النووي هو ثمرة لأكثر من (12) اثني عشر عاماً من المفاوضات والعمل الدبلوماسي الدؤوب، والذي أصبح علامة نجاح في إطار



الدبلوماسية المتعددة الاطراف بكونها مازالت قادرة على التوصل الى إتفاقات
تفضي الى تعزيز الأمن والسلم الدوليين. فضلاً عن دور الدبلوماسية
المتعددة الاطراف عبر هذا الاتفاق في تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي.
إنّ وفد بلادي يؤكد دعمه للاتفاق واستمرار العمل به، ويعرب العراق عن
أسفه الشديد بشأن التطورات الاخيرة للاتفاق، ويدعو الدول الاطراف المعنية
الى بذل الجهود للحفاظ على ديمومة هذا الاتفاق الذي يمثل انجازا
للدبلوماسية المتعددة الاطراف كما اسلفنا. ويؤكد على اهميته لما له من آثار
وانعكاسات إيجابية في تعزيز السلم والامن الاقليميين، وبما يسهم في تحقيق
الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط على وجه الخصوص.
كما نود التأكيد على أن تطوير البرامج السلمية لجميع البلدان حق غير قابل
للتصرف، لما يمثله هذا الحق من تطوير برامج التنمية وخاصة للدول النامية
من دون معوقات او احتكار من قبل مجموعة محددة وفرض شروط إلزامية
دولية تمس بمصالح الدول.
وفي الختام، نتمنى ان يخرج مؤتمرنا هذا بنتائج إيجابية من شأنها تعزيز
التعاون بين الدول الأعضاء لغرض الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا النووية في
الاطار السلمي لخدمة المجتمع الإنساني.
وشكرا لاصغائكم.

